التغيرات المناخية وأثرها على الأمن الإنساني في العراق: الأسباب والمعالجات

Climate changes and their impact on human security in Iraq: causes and treatments

أ. د عبير سهام مهدي
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد
prof. Abeer seham Mahdi
College of Political Science/University of Baghdad

أ. د تغريد حنون علي
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد
prof. tagreed hanon Ali
College of Political Science/University of Baghdad

tagreed.hanon@copolicy.uobaghadad.edu.iq
abeer.seham@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام ٢٠٢٤/٩/٣٠ تاريخ القبول٢٠٢٤/١١/٣
تاريخ النشر ٢٠٢٥/١/٣٠

الملخص

تُعّد التغيرات المناخية قضية بيئية عالمية وشاغلاً مشتركاً للبشرية، وهي نتيجة حتمية للتطور الحضاري خاصة بعد قيام الثورة الصناعية، فقد كان الاستهلاك غير العقلاني لموارد الطبيعة والتوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء آثار خطيرة على المناخ الذي يعد من أهم عناصر البيئة الطبيعية لما له من اثر واضح في كافة مجالات الحياة الانسانية.

على صعيد الحالة العراقية، يواجه العراق تحديات عدة يفرضها تغير المناخ كارتفاع درجة الحرارة، وقلة الإمطار وشحه المياه وملوحة الأراضي وزيادة نسبة العواصف الرملية والترابية والكوارث الناجمة عنها مما يعرقل التنمية ويعيق جهود الحد من الفقر وتعزيز سبل العيش وتخفيف الصراع للحصول على الموارد الطبيعية .

من جانب أخر ونتيجة لتنامي المجتمعات البشرية وتطورها وتزايد حدة التحديات الأمنية والتنموية ودرجة تعقيداتها على المستويين الوطني والعالمي كانت من بين الأسباب التي جعلت مفهوم الأمن الإنساني مسألة لا يمكن إهمالها ودفعت به ليتسع في العقود الأخيرة ويشمل كل ما يدعم كرامة الفرد وأمنه وقدرته على التطور والنماء ليمثل بعدا محوريا تحميه المواثيق الدولية.

لذلك فان التغيرات المناخية اصبحت تمثل تهديداً على دالة الامن العالمي عن طريق تأثيراتها السلبية المختلفة والمتعددة الابعاد في الانظمة البيئية الطبيعية مما سوف ينعكس على مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات والدول، ومع ازدياد حدتها ووتيرتها في المستقل المنظور فمن المتوقع ان تمثل عاملا من عوامل عدم الاستقرار وانعدام الامن على المستويات المحلية والاقليمية وان تكون احدى العوامل المحفزة لبروز انماط النزاعات والصراعات مما يمثل تحديا اساسيا يلقي بأثاره السلبية على منظومة الامن الانساني، لاسيما ان مظاهر واثار التغيرات المناخية اصبحت تهدد النظم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والنظم البيئية المعتمدة عليها، بسبب ان اثار هذه التغيرات تنطوي على اضرار اقتصادية تهدد الانماط المعيشية للأفراد والجماعات الانسانية وهذا ما يتضح لنا على مستوى الحالة العراقية ومدى انعكاس واثر التغيرات المناخية على معادلة الامن الانساني في العراق لما تشكله من تحديات يزداد درجة خطورتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تأثيراتها السلبية على مستويات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، ومن ثم فأنها تنطوي على تهديدات منظورة خطيرة تتعلق بأليات تأمين الاحتياجات الانسانية الامر الذي من شانه ان يبلور توترات اجتماعية ناتجة عن الكوارث الطبيعية والندرة البيئية التي تسببها مظاهر التغير المناخي.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية ، البيئة ، الأمن الإنساني، المناخ الأخضر، الطاقة النظيفة.

Abstract

Climate change is a global environmental issue and a common concern for humanity, and it is an inevitable result of civilization development, especially after the industrial revolution. All areas of life. At the level of the Iraqi situation , Iraq faces several challenges posed by Climate change Such as high temperature, lack of rain, water scarcity , land salinity , and the increase in the proportion of sand and and dust storms and the resulting disasters, which impedes development and hinders efforts to reduce poverty enhance livelihoods , and reduce conflict to obtain natural resources.

On the other hand, as a result of the growth and development of human societies and the increasing severity of security and development challenges and the degree of their complexity at the national and global levels, these were among the reasons that made the concept of human security an issue that cannot be neglected and prompted it to expand in recent decades and include everything that supports the dignity and security of the individual and his ability to develop and grow to represent a pivotal dimension. Protected by international treaties.

Therefore, climate change has become a threat to the global security function through its various negative and multi-dimensional effects on natural environmental systems, which will be reflected in the joints of the social, economic and political life of individuals, groups and countries. With the increase in its severity and pace in the foreseeable future, it is expected that it will represent a factor of instability and insecurity at the local and regional levels, And to be one of the factors that motivate the emergence of patterns of conflicts and disputes, which represents a fundamental challenge that casts its negative effects on the human security system especially since the manifestations and effects of climate change have become a threat to the political, economic and social systems and the environmental systems that depend on them, because the effects of these changes involve economic damage that threatens the living patterns of individuals and human groups. This is what is clear to us at the level of the Iraqi situation and the extent of the reflection and impact of climate change on the human security equation in Iraq, given the challenges it poses, the degree of which is increasingly dangerous at the political, economic and social levels, in addition to its negative effects on the levels of economic development and political stability In addition to its

negative impacts on the levels of economic development and political stability, it also poses serious perceived threats related to the mechanisms for meeting human needs, which could crystallize social tensions resulting from natural disasters and environmental scarcity caused by manifestations of climate change. **Keywords: Climate change ,environment, human security, green climate, clean energy.**

المقدمة

اهمية البحث: تُعّد التغيرات المناخية قضية بيئية مهمة وحقيقة علمية ومشكلة عالمية طويلة الأجل تنطوي على تفاعلات لها أثار وانعكاسات سياسية، اجتماعية، لذلك اصبحت تمثل تهديداً على دالة الامن العالمي عن طريق تأثيراتها السلبية المختلفة والمتعددة الابعاد في الانظمة البيئية الطبيعية مما سوف ينعكس على مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات والدول، ومع ازدياد حدتها ووتيرتها في المستقل المنظور فمن المتوقع ان تمثل عاملا من عوامل عدم الاستقرار وانعدام الامن على المستويات المحلية والاقليمية وان تكون احدى العوامل المحفزة لبروز انماط النزاعات والصراعات مما يمثل تحديا اساسيا يلقي بأثاره السلبية على منظومة الامن الانساني.

على صعيد الحالة العراقية، يواجه العراق تحديات عده يفرضها تغير المناخ كارتفاع درجة الحرارة، وقلة الإمطار وشحه المياه وملوحة الأراضي وزيادة نسبة العواصف الرملية والترابية والكوارث الناجمة عنها مما يعرقل التنمية ويعيق جهود الحد من الفقر وتعزيز سبل العيش وتخفيف الصراع للحصول على الموارد الطبيعية .

من جانب أخر ونتيجة لتنامي المجتمعات البشرية وتطورها وتزايد حدة التحديات الأمنية والتنموية ودرجة تعقيداتها على المستويين الوطني والعالمي كانت من بين الأسباب التي جعلت مفهوم الأمن الإنساني مسألة لا يمكن إهمالها ودفعت به ليتسع في العقود الاخيره ويشمل كل مايدعم كرامة الفرد وأمنه وقدرته على التطور والنماء ليمثل بعدا محوريا تحميه المواثيق الدولية.

إشكالية الدراسة: تنطلق إشكالية الدراسة من سؤال جوهري ومهم ويتمثل في:كيف يمكن للتغيرات المناخية إن تؤثر على الأمن الإنساني.

وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الآتية:

١-مالمقصود بالتغيير المناخي؟ وماهي أسبابه؟

٢- مالمقصود بالأمن الإنساني ؟ وماهي عناصره؟

٣- كيف يؤثر التغير المناخي في الإبعاد المختلفة للأمن الإنساني؟

٤- ماهي الأسباب التي أدت إلى تفاقم التغيرات المناخية في العراق؟

٥- ماهي طرق المعالجة والآليات المستخدمة للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية على المستوى الدولي والوطني؟

فرضية الدراسة: تعّد العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الإنساني علاقة مترابطة فكلما زادت حدة التغيرات المناخية فأن ذلك ينعكس سلبا على الأمن الإنساني علما إن اغلب التأثيرات ليست أحادية فالتأثير في احد إبعاد الأمن الإنساني يقود إلى تداعيات سلبية على الإبعاد الأخرى.

منهجية الدراسة: انطلقت منهجية الدراسة من أكثر من منهج فقد اعتمدنا المنهج الوصفي لوصف ظاهرة التغير المناخي وتأثيراتها على العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص ، كما تم استخدام المنهج التحليلي في توضيح وتبيان الاتفاقيات الدولية الحامية للبيئة من التغيرات المناخية.

هيكلية الدراسة: قسمت الدراسة فضلا عن المقدمة والخاتمة إلى ثلاث مباحث ،تناول المبحث الأول : اطار نظري لمفهومي التغير المناخي والأمن الإنساني، إما المبحث الثاني: فقد كرس لمناقشة اثر التغيرات المناخية في الأمن الإنساني ، إما المبحث الثالث والأخير: فقد ناقش الجهود الوطنية والدولية لمواجهة آثار التغيرات المناخية.

المبحث الأول : اطار نظري لمفاهيم الدراسة

إن نقطة الانطلاق في إي دراسة يجب إن يكون من خلال تحديد المفاهيم، ذلك إن عملية تحديد المفاهيم تعطي التوضيح للقارئ بما تنطوي عليه هذه المصطلحات أو المفاهيم من مضامين ، وعليه انقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسين:

المطلب الأول : مفهوم التغيرات المناخية وأسبابها، وركّز المطلب الثاني على دراسة مفهوم الأمن الإنساني وعناصره

المطلب الأول: مفهوم التغيرات المناخية وأسبابها

تعددت التعاريف المتعلقة بتحديد المقصود بالتغيرات المناخية بتعدد وتشعب العلوم المختلفة المهتمة بهذه الظاهرة وذلك أمر طبيعي؛ نظرا لتعدد إبعادها المختلفة،كما تعددت التفسيرات المقدمة من العلماء والباحثين لها، ومن ثم انقسم هذا المطلب إلى محورين أساسيين هما:

أولا: تعريف التغيرات المناخية

ثانيا:أسباب التغيرات المناخية

أولا: تعريف التغيرات المناخية: يُعدّ التغير المناخي تحدي كبير يواجه البشرية، وقد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة بداية القرن التاسع عشر عندما تمكن علماء وباحثين في مجال علم المناخ والأرض من التأكيد على إن مناخ الأرض في تغير مستمر، وسيكون تأثيره سلبي على نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي وهذا عائد لأسباب متعددة ابرزها أسباب طبيعية واخرى بشرية.

ومنذ ذلك الوقت قدمت عده تعاريف للتغيرات المناخية منها : اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام ١٩٩٢ بشأن تغير المناخ في مادتها الأولى الفقرة الثانية عرفت التغيرات المناخية بأنها: " تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشره أو غير مباشره إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي ، فضلا عن التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة"[1]

يمكن إبداء بعض الملاحظات المتعلقة بالتعريف الوارد في الاتفاقية المذكورة أنفا والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:[2]

١-إن هذا التعريف يقر صراحة بالطابع العالمي للتغيرات المناخية باعتبار إن أثارها عالمية تمس تكوين الغلاف الجوي لكوكب الأرض برمته، بعبارة أخرى هذه الظاهرة أصبحت تشكل تحديا بيئيا عالميا ومعضلة تهدد الإنسانية .

٢- إن هذا التعريف لم يتطرق إلى المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية ولتأثيراتها الحالية والمستقبلية على البيئة والصحة الإنسانية .

٣- التعريف المذكور ربط بصورة وثيقة بين التقلبات التي يشهدها المناخ حاليا وبين النشاط البشري، معتبرا إن هذا الأخير هو المتسبب الرئيس بل الوحيد المفضي إلى التغيرات المناخية إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ليحصر بذلك التعريف أسباب التغيرات المناخية كلها في الأسباب الاصطناعية وحدها دون الأسباب الطبيعية.

يطلق مصطلح تغير المناخ على الاختلالات والتغير الملموس وطويل الأثر الذي يطرأ على معدل حالة الطقس لمنطقة ما شاملا معدلات الهطول المطري، ودرجات الحرارة، وحالة الرياح [3].

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC) فقد عدّ التغيرات المناخية كل إشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي والناتجة عن النشاط الإنساني أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي، والتي من الممكن إن تستمر لعقود متوالية[4] .

كما يعرف آخرون التغير المناخي على انه: " عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للكره الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو ومن هذه الغازات :ثاني اوكسيد الكاربون، والميثان واكاسيد النيتروجين والكلور وفلوروكربون، ومن أهم التغيرات المناخية :ارتفاع حرارة الجو، واختلاف في كمية وأوقات سقوط الإمطار ومايتبع ذلك من تغير في الدورة المائية وعملياتها المختلفة [5].

ومن ثم أصبحت التغيرات المناخية واحدة من أهم التهديدات الرئيسة لاستقرار الدول والمجتمعات في القرن الحادي والعشرين لما لها من تداعيات بالغة الخطورة على النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالنظام المناخي نظام شديد التعقيد يتكون من خمسة عناصر رئيسة هي: الغلاف الجوي (الهواء)، والغلاف المائي (الماء) والغلاف الجليدي (الجليد والتربة الصقيعية) والغلاف الصخري (الطبقة الصخرية العليا للأرض) والمحيط الحيوي (الكائنات الحية) والتفاعلات بينهما [6]، وعلية أطلق على التغير المناخي اسم (الكارثة الزاحفة).

حسب تقديرنا يمكن توصيف التغيرات المناخية عن طريق التركيز على تحليل ماهية التغير المناخي والذي يمكن القول: بأنه عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للكره الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن

عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو والتي من أهمها ارتفاع درجة الحرارة واختلاف في كمية وأوقات سقوط الإمطار وزيادة انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون.

ثانيا: أسباب التغيرات المناخية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تطور ظاهرة التغيرات المناخية وظهور مايعرف بالاحتباس الحراري، وبصفة عامة تقسم هذه الأسباب إلى طبيعية وبشرية وكما يأتي:

أ-الأسباب الطبيعية لتغير المناخ: يعتقد أصحاب هذا الاتجاه إن التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض يعزى إلى الطبيعة وحدها دون غيرها إي إن أصحاب هذا الاتجاه يقطعون الصلة بين النشاط البشري وبين التغيرات المناخية الجارية، وتتمثل الأسباب الطبيعية لتغير المناخ فيما يأتي:

١-ارتفاع درجة الحرارة: تشير مراكز الأرصاد الجوية إن متوسط درجة حرارة الأرض قد ارتفعت خلال القرن الماضي، وان هذا التغير في درجة الحرارة رغم محدوديته كان مؤثرا جدا بحيث أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة في مناخ الأرض، وان هذا الارتفاع في درجة الحرارة سوف يزداد في المستقبل بسبب الانفجار السكاني وتزايد استهلاك الوقود الاحفوري[7] .ويُعد العراق خامس البلدان الأكثر عرضة للتدهور المناخي في العالم، بالنظر إلى الظواهر المناخية العنيفة مثل ارتفاع درجات الحرارة العالية، وعدم كفاية الإمطار ونقص هطولها والجفاف وندرة المياه، إذ من المتوقع إن تتسع الفجوة بين المتوفر من المياه (العرض) والطلب عليها من نحو ٥ مليارات متر مكعب إلى ١١ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٥، وقد يؤدي شح المياه وتدني جودتها إلى تراجع

كبير في المحاصيل الزراعية، كما يتوقع إن تؤثر على أنظمة الأغذية الزراعية معرضا الأمن الغذائي للخطر ومؤثرا بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي[8].

٢-الاهتزازات المناخية وملوحة المحيطات: ربط البعض الأخر من العلماء بين التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض بالاهتزازات المناخية، حيث يرون إن الأرض تخضع لاهتزازات مناخية دورية قصيرة مثل: الاهتزاز المناخي الذي دورته أربع وعشرون ساعة، الناتج عن دورة النهار والليل والاهتزاز الذي دورته سنة الناتج عن وجود الفصول الأربعة وكذلك اهتزاز أخر له دورة أطول، وهو ناتج عن ذوبان الجبال الجليدية وإعادة تكوينها، وهذا الأمر يؤدي إلى تغير ملوحة مياه محيطات المناطق الباردة وبالتالي تغير كثافتها [9].

ب- الأسباب البشرية لتغير المناخ: يرى أصحاب هذا الاتجاه إن النشاط البشري هو السبب الرئيس في التغيرات المناخية، وتتمثل الأسباب البشرية في :

١-الأنشطة الصناعية واستخدام الطاقة الاحفورية:إن تزايد الأنشطة الصناعية واستخدام الطاقة الاحفورية (النفط، الفحم، الغاز السائل)، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تسبب في مشاكل بيئية عدة أثّرت في توازن الغلاف الجوي وغيرت من تركيبته الكيميائية، الأمر الذي أدى إلى تغير علاقة الإنسان بالبيئة تغييرا جذريا ، وتأتي في مقدمة هذه المشاكل البيئية الناجمة عن الأنشطة الصناعية واستخدام الطاقة الاحفورية : ازدياد تركيز الغازات الدفيئة في الجو والتي تعتبر السبب الرئيسي للتغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض[10]، وقد لاحظ الباحثون ازدياد نسب تركيز الغازات الدفيئة في الجو بشكل كبير ففي عام ٢٠١٩ ارتفع تركيز الغازات الدفيئة في الجو بمعدل ٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٨.

وفي العراق ازداد انبعاث الكاربون إلى أكثر من الضعف على مدار العقد الماضي، وسجل العراق واحدا من أعلى معدلات كثافة انبعاثات الكاربون 4.88% (نسبة الانبعاثات إلى إجمالي الناتج المحلي) بالمقارنة مع نظرائه من حيث الدخل من البلدان الأخرى في المنطقة، كما تساهم قطاعات الكهرباء، والنفط والغاز والنقل بنحو ثلاثة أرباع الانبعاثات في البلاد[11].

كما إن ازدياد تركيز الغازات الدفيئة في الجو بسبب نشاطات الإنسان يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض والى التغير في مناخها، ذلك إن الحرارة التي تحملها أشعة الشمس تحتجز بفعل هذه الغازات مع استحالة خروج الإشعاع الذي يعكسه سطح الأرض الأمر الذي يحدث ارتفاعا في درجات الحرارة إلى معدل يفوق معدلها في المحيط الجوي [12].

٢- استنزاف المجال الغابي: تلعب الغابات دورا حيويا في احتواء درجة حرارة الأرض، فالغابات تزيل ثاني اوكسيد الكاربون من الجو وتخزنه [13]، إذ يشهد العالم اليوم استنزافا للغابات وانحسارا واسعا في مساحتها ذلك إن قطع الغابات والعمل على إزالتها يؤدي إلى تراكم هذا الغاز في الجو إذ لاتوجد أشجار تخزنه، ومما لاشك فيه إن هذا الانحسار في مساحة الغابات مرده إلى التطور العمراني والزراعي غير المخطط، فضلا عن قطع الأخشاب لأغراض صناعية، إما العامل الأخر فيتمثل بتأثير الحرائق التي يسببها الجفاف وإهمال الإنسان[14]. كما إن انحسار الحيز الجغرافي للغابات في العالم يؤدي إلى انبعاث ١٠٪ إلى ٢٠٪من الغازات الدفيئة وهو مايسهم في التسريع من وتيرة حدوث الكثير من الظواهر المناخية المتطرفة كالعواصف والأعاصير

والتصحر وموجات الحر والجفاف، وهكذا فان الإنسان بأنشطته المدمرة للبيئة هو المتسبب الرئيس في التغيرات المناخية الحالية والقادمة مستقبلا[15] .

وفي العراق نجد انحسار غابات النخيل في الوسط والجنوب من ٤٨ مليون نخله في سبعينات القرن الماضي لنحو ٨ مليون نخلة في الوقت الراهن مما اثر سلبا على المناخ المناطقي واخل بالعناصر الأساسية لاستقرار المناخ منذ آلاف السنين، كما فقد العراق قرابة ١٠٠الف دونم من الأراضي الزراعية خلال السنوات الاخيرة، بسبب التغير المناخي الذي حدث عالميا، فضلا عن الاستخدام الجائر للتربة من جراء الزراعة المتكررة ونظام الري الذي سبب تملح التربة وغياب الغطاء النباتي، إضافة إلى ضعف أداء وزارة الزراعة فيما يخص إعمال التشجير والأحزمة الخضراء وعدم وجود خطة سنوية لديها للتشجير والمناطق التي تشملها وحسب أهميتها [16].

وهناك أسباب أخرى للتغيرات المناخية في العراق أهمها:[17]

١-جفاف أهوار جنوب العراق؛ بسبب قلة تجهيزها بالمياه لانخفاض تصاريف الأنهر العراقية والأنهر المشتركة مع إيران المغذية لها إذ بلغت المسطحات المائية التي تجففت حوالي ٩ آلاف كيلو متر مربع من أصل ١٠ آلاف كيلو متر مربع (كان خزينها المائي نحو ١٢ مليار متر مكعب)، فضلا عن إزالة غابات القصب والبردي مما اخل بالعناصر المناخية المناطقية وأدى إلى خلخلة التربة وتصحرها .

٢- تراجع الاهتمام بمراعي البادية مقابل تزايد عمليات الرعي الجائر مما أدى إلى اختلال الأحزمة الخضراء في البادية ومن ثم تخلخل الطبقة السطحية للرمال الصحراوية، ومع تعاقب موجات الجفاف أصبحت الطبقة السطحية أكثر عرضة

للانجراف بفعل الرياح وازدادت حمولاتها من الغبار والأتربة وحبيبات الرمل الصغيرة والمتوسطة التي تؤثر سلبا على الأراضي الزراعية وتعصف بالمدن المحاذية للصحراء وتسبب تلوث الهواء والبيئة.

٣- ضعف التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي لمواجهة مشكلة التصحر التي تعد مشكلة عالمية وتحتاج لجهود كافة الإطراف للوصول إلى نتائج ايجابية وان الإجراءات المنفردة نتائجها العملية محدودة .

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإنساني وعناصره

على الرغم من أهمية مفهوم امن الدولة إلا انه لايكفي لتحقيق امن الإفراد لذلك فقد تطور مفهوم الأمن الإنساني نظرا لتطور المجتمعات وتزايد التهديدات الداخلية والخارجية مما تطلب تركيزا واهتماما بالإنسان كفرد فاعل ومؤثر في المجتمع،وعليه انقسم هذا المطلب الى محورين أساسين:

أولا: تعريف الأمن الإنساني

ثانيا: عناصر الأمن الإنساني ومكوناته

أولا: تعريف الأمن الإنساني: يعد الأمن الإنساني احد المفاهيم الأمنية التي برزت في فتره مابعد الحرب الباردة، وذلك في ضوء ماشهدته تلك الفترة من جدل أكاديمي بشأن طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وبما يتلاءم مع ظروف البيئة الدولية وطبيعة التحديات الأمنية القائمة آنذاك وذلك في ظل بروز مجموعة من أنماط التهديد غير العسكري والتي أصبحت تفرض تهديدا لأمن الدول والإفراد ومنها التغيرات المناخية وغياب الأمن الاقتصادي، وانتشار الإمراض والأوبئة وهي تحديات وان كانت قائمة قبل نهاية الحرب الباردة، إلا إن نهاية الحرب الباردة خلقت متسعا للدراسات الأكاديمية لمناقشة تلك القضايا وذلك في محاولة لتوسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن، بينما ارتكز

تعميق المفهوم على إضافة الإفراد والإقليم والنظام الدولي كوحدات للتحليل إضافة للدولة ، نجد توسيع المفهوم جعل الأخير يتسع ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع مما أدى إلى طرح مفاهيم الأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي[18].

طرح مفهوم الأمن الإنساني على المستوى الرسمي في العام ١٩٩٤ من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، إذ تبنى تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني ليشمل حماية الإفراد من كل مايهدد أمنهم سواء تمثل في ظروف الفقر أو الحرمان الاقتصادي، أو الحماية من الحروب والنزاعات المسلحة [19].

وفي خضم تعدد متغيرات السياسة الدولية وصفتها المتجددة واتساع فضاء المشاكل الإنسانية، أدى الأمر إلى توسيع نطاق اهتمام خبراء الأمن وعلماء السياسة بمفهوم الأمن الإنساني ، إذ عرف (بول هينبيكر) الأمن الإنساني بأنه" يركز على الإفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما انه يقوم على فكرة إن امن الدولة ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد امن وبقاء الإفراد جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي، كما يكمل ولا يحل محل الأمن القومي "[20].

كما عرف الأمن الإنساني بأنه:" حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والإخطار الحرجة والعامة، وبناء قواهم وطموحاتهم،ويعني كذلك خلق النظم السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية والبيئية والثقافية التي تمنح الناس أسس لبقائهم وكرامتهم ومعيشتهم"[21]، نلاحظ من هذا مما تقدم إن الأمن الإنساني لايقتصر على

الدولة بل يشمل اللاعبون غير الحكوميين بشكل لايقتصر على حمايتهم فحسب بل تمكينهم حماية أنفسهم.

وقد دعا العديد من الأكاديميين ومن أبرزهم (امارتياسن) ومنذ سنوات طويلة إلى تبني المنظور الجديد للأمن الإنساني أداة لإعادة النظر في مفهوم التنمية نفسه وأعاده تقويمه، بحيث لا يقتصر النمو على مدخول الفرد، بل توسيعه ليشمل كذلك حرية الناس وكرامتهم، وقد دعا (امارتياسن) إلى إعادة تجديد المؤسسات الدولية القديمة التي نشأت في الأربعينات والى صوغ أجنده المتغيرات الناجمة بين العديد من العناصر، إذ شمل اتفاقيات التجارة وقوانين البراءات والمبادرات الصحية العالمية والتعليم الشامل ونشر التكنولوجيا والسياسات البيئية والدين الخارجي وإدارة النزاعات ونزع السلاح ...الخ، بعبارة أخرى فقد دعا (امارتياسن) إلى رسم أجنده تجعل الأمن الإنساني أمنا حيويا[22]، ومما تجدر الإشارة إليه إن للأمن الإنساني بعدان يتعلق في حماية الناس من الإخطار المزمنة كالجوع والمرض والقمع، إما البعد الثاني فيركز على الحماية من التغيرات المفاجئة سواء التي تصيب الفرد أم المجتمع وهذه الإخطار لها أثارها السلبية على الناس في كل مراحل التنمية وفي كل مستويات الدخل.

ثانيا: عناصر الأمن الإنساني ومكوناته: للأمن الإنساني مكونان رئيسيان هما: الحماية والتمكين

١-الحماية: يتعلق بتعرض الإفراد والمجتمعات لإخطار تهددهم تهديدا بالغا، وانه لحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساس للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد امن الإنسان تهديدا خطيرا سواء كانت هذه التهديدات تقليدية أو

غير تقليدية ثم بعد ذلك بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية حكومية وغير حكومية لحماية هذا الأمن[23].

٢- التمكين: يتم دعم تمكين الإفراد من خلال توفير التعليم الملائم والمناخ العام للديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل: حرية الصحافة، وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية تكوين الجمعيات، والحق في المشاركة السياسية والانتخابات الحرة النزيهة[24].

أما مكونات الأمن الإنساني فتتمثل في مكونين هما:التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، ولكن المفهوم يميل ألان إلى ناحية المكون الأول لذا فقد إن الأوان للتحول من المفهوم الضيق للأمن القومي إلى المفهوم الأعم والاشمل للأمن البشري أو (الإنساني) من خطر الجريمة، وحرب المخدرات، وانتشار مرض الايدز، وتدني التربة وارتفاع مستويات التلوث، والخوف من فقدان إعمالهم، ومن دواعي قلق كثيرة تظهر حين يتفكك النسيج الاجتماعي، إما في الأمم الفقيرة فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد المستمر الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى ، مضاف إليها التهديدات ذاتها التي تتعرض لها البلدات الصناعية[25].

وعلى هذا الاساس فأن التغير المناخي هو ذلك التغير الناجم عن التغيرات الطبيعية أو الأنشطة البشرية التي من شأنها إن تحدث خللا في التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الإمطار ومن ثم تحدث تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية الطبيعية والتي تسبب في النهاية عواقب بيئية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، وأمنية واسعة التأثير قد لايمكن التنبوء بها.

المبحث الثاني: اثر التغيرات المناخية في الأمن الإنساني

ان التغيرات المناخية اصبحت تمثل تهدياً على دالة الامن العالمي عن طريق تأثيراتها السلبية المختلفة والمتعددة الابعاد في الانظمة البيئية الطبيعية مما سوف ينعكس على مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات والدول، ومع ازدياد حدتها ووتيرتها في المستقل المنظور فمن المتوقع ان تمثل عاملا من عوامل عدم الاستقرار وانعدام الامن على المستويات المحلية والاقليمية وان تكون احدى العوامل المحفزة لبروز انماط النزاعات والصراعات مما يمثل تحديا اساسيا يلقي بأثاره السلبية على منظومة الامن الانساني، لاسيما ان مظاهر واثار التغيرات المناخية اصبحت تهدد النظم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والنظم البيئية المعتمدة عليها، بسبب ان اثار هذه التغيرات تنطوي على اضرار اقتصادية تهدد الانماط المعيشية للأفراد والجماعات الانسانية وهذا ما يتضح لنا على مستوى الحالة العراقية ومدى انعكاس واثر التغيرات المناخية على معادلة الامن الانساني في العراق لما تشكله من تحديات يزداد درجة خطورتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تأثيراتها السلبية على مستويات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، ومن ثم فأنها تنطوي على تهديدات منظورة خطيرة تتعلق بأليات تأمين الاحتياجات الانسانية الامر الذي من شانه ان يبلور توترات اجتماعية ناتجة عن الكوارث الطبيعية والندرة البيئية التي تسببها مظاهر التغير المناخي قد تتحول هذه التوترات الى نزاعات مسلحة داخل الدول ذاتها ويبرز لنا مثالا واضحا بالنسبة للعراق في استدعاء تجربة تجفيف الاهوار وانخفاض مناسيب دجلة والفرات مما يؤدي الى خلل في البنية الايكولوجية الطبيعية للمنطقة الجنوبية وهجرة سكانها الى المناطق الحضرية مما يسبب خللا ديموغرافيا على البنية التحتية لها وضعف القدرة الاستيعابية في ظل الندرة البيئية على تقديم الخدمات لتلبية الاحتياجات الاساسية، فضلا عن ان مظاهر التغير المناخي واثاره لها القدرة على التفاعل مع المشكلات التقليدية وغير التقليدية لاتي تعان

منها الدول ولاسيما العراق مثل الفقر والبطالة والهجرة الجماعية والتدهور البيئي الناتج عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات الاخرى مما يزيد من حالة انعدام الامن التي تعاني منها المجتمعات الانسانية والتي قد تعبر عن نفسها في نهاية المطاف الى حالات صراع او نزاعات اجتماعية مسلحة سوف يكون لها اثرها الواضح على منظومة الامن الانساني[26].

ان تغير المناخ قضية بيئية اجتماعية اقتصادية سياسية امنية وانسانية لها تداعيات كبيرة على مستوى الحياة الانسانية فعلى المستوى الفردي سوف يشعر بأثار تغير المناخ الافراد الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير رصينة بسبب عوامل محددة مثل السن والاعاقة والجنس والفقر، فضلا عن ان هذه الظاهرة امتدت اثارها الى ابعد من التأثيرات البيئية لتنسحب على كافة العوامل الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية ولاسيما بعد ان اتخذت منحنيا سياسيا عقب قمة الارض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ والتي نتج عنها توقيع الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ والتي وضعت خارطة طريق لمواجهة تداعيات وتأثيرات هذه الظاهرة ولاسيما على مستوى الامن الانساني[27].

واتساقا مع ذلك سوف يتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل اثر التغيرات المناخية على الإبعاد المختلفة للأمن الإنساني وذلك في ثلاث مطالب أساسية تناول المطلب الأول التغير المناخي وأثره على الأمن الصحي والغذائي، وركز الثاني على التغير المناخي وأثره الأمن البيئي والاقتصادي، وناقش المطلب الأخير التغير المناخي وأثره على الأمن الشخصي والسياسي.

المطلب الأول: التغير المناخي وأثره في الأمن الصحي والغذائي

ركز هذا المطلب على دراسة تداعيات التغير المناخي على الأمن الصحي والغذائي وذلك ضمن محورين أساسيين :

أولا: التغير المناخي وأثره في الأمن الصحي

ثانيا: التغير المناخي وأثره في الأمن الغذائي

أولا: التغير المناخي وأثره في الأمن الصحي: تكاد تجمع مختلف الأبحاث والدراسات العلمية على الصلة الوطيدة التي تجمع التغيرات المناخية بالحق في الصحة، ذلك إن هذه التغيرات من شأنها إن تحدث أثارا وخيمة على صحة الإنسان تصل حتى إلى الوفاة، وفي هذا الصدد أكدت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ على الارتباط الوثيق بين معدل الوفيات وبين درجة الحرارة، إذ يزداد عدد الوفيات المرتبط بحالات البرودة في بعض المناطق[28].

وفي هذا الصدد تتوقع منظمة الصحة العالمية خلال الفترة من ٢٠٣٠ وحتى العام ٢٠٥٠ إن يتوفى ٢٥٠ إلف شخص نتيجة للإجهاد الحراري، وسوء التغذية ، والملاريا، والإسهال كما تتوقع ان تتراوح التكاليف المباشرة لهذه الإضرار على صحة الإفراد بحلول العام ٢٠٣٠ بين (٢-٤) مليارات دولار سنويا[29]،هذا من جانب، ومن جانب أخر تسهم التغيرات المناخية في انتشار فيروسات جديدة ذلك إن تغير المناخ قد يؤدي إلى انتشار فيروسات جديدة وبأعداد كبيرة وذلك بحلول ٢٠٧٠ حسب دراسة نشرت في مجلة (Nature)مما يقود إلى جوائح تالية، ففي ظل الارتفاعات المتوقعة في درجات الحرارة على مدار نصف القرن القادم قد يقود ذلك إلى إن هجرة إعداد كبيرة من الحيوانات مما قد يترتب على ذلك من انتقال للفيروسات، وفي ظل التزايد الكبير

لإعداد الفيروسات المنتقلة عبر الأنواع، فقد تزداد خطورة انتقالها للبشر[30]، أذ ان التغيرات الطويلة المدى في المناخ العالمي تؤثر على المتطلبات الاساسية لصحة الانسان من غذاء كاف ومياه شرب أمنه وكافية ومسكن أمن، كما ان تغير المناخ يؤثر سلبيا على استدامة امدادات المياه العذبة وكفاءة انظمة الصرف الصحي المحلية، فضلا عن امكانية تأثيره على الامن الغذائي، لذلك فان التغيرات المناخية تؤثر على الامن الصحي عن طريق ثلاث دلالات، الدلالة الاولى: التغيرات في حالة الطقس نتيجة الموجات الساخنة وتلوث الهواء على نطاق واسع والكوارث الجوية/ الدلالة الثانية التأثيرات المتعلقة بالنظم والعلاقات البيئية، الدلالة الثالثة المخاطر الصحية الرئيسة مثل الحرائق وتفشي الامراض المنقولة الى الاغذية والمياه وازدياد حالات نقص التغذية وفقدان القدرة على العمل لتأمين الاحتياجات الاساسية[31].

ثانيا: التغير المناخي وأثره على الأمن الغذائي: يقصد بالأمن الغذائي وفقا لتقرير التنمية البشرية :"إن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساس"[32]، إذ يشكل الغذاء ركيزة أساسية في حياة الشعوب وان مسؤولية توفيره بشكل دائم بالكم والنوع المناسبين ينبغي إن تضطلع بها الدول أو المؤسسات الإقليمية ذات العلاقة، لارتباط وجود الإنسان على الأرض بتوفير الحاجات الأساسية له وفي مقدمتها الغذاء الذي يعد أهم مقومات البقاء على قيد الحياة[33].

وللتغيرات المناخية تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي للإفراد، فالحرائق المتكررة وحالات الجفاف الحادة التي من شأنها التأثير على المساحات المزروعة ومن ثم انخفاض الإنتاج الزراعي وبذلك سيتأثر الأمن الغذائي سلبا، ووفقا لبرنامج الأغذية

العالمي فقد زاد عدد الإفراد الذين يعانون انعدام الغذائي بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠١٩ نتيجة لازمة تفشي فيروسات كورونا والتغيرات المناخية والصراعات[34]،هذا من جانب، ومن جانب اخر ان واقع الأمن الغذائي في العراق بدأ بالتردي في بداية السبعينات وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الإستراتيجية والرئيسة عالية جدا، ولكن حصل انهيار فيها في عقد الثمانينات بحيث تراجع الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب إلى ٣١٪ ثم شهد ارتفاعا في عقدي التسعينات من القرن الماضي ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ بلغ من هذه المجموعة ٥٣٪ و٥٦٪ على التوالي، ولكن هذا المستوى مازال غير مطمأن؛ بسبب سعة الفجوة الكمية من السلع الغذائية، ومن بين الأمور الأخرى تلك المتعلقة بضرورة وجود توازن بين نمو السكان ونمو إنتاج الغذاء في الدولة فمن المعروف إن تزايد حجم السكان في العراق ينمو بشكل سريع مقابل تفاقم مشكلة العجز الغذائي، وبالتالي فأن تحقيق الأمن الغذائي يواجه صعوبات ومعوقات حقيقية بحاجة إلى جهود كبيرة لمعالجتها[35].

المطلب الثاني: التغير المناخي وأثره في الأمن البيئي والاقتصادي

للتغير المناخي أثار كبيره على الأمن البيئي سواء على المستوى الجوي والأرضي والمائي ،كما إن له أثار على الأمن الاقتصادي من نقصان المساحات المزروعة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وازدياد إعداد الفقراء ، وعليه انقسم هذا المطلب إلى محورين أساسين:

أولا: التغير المناخي وأثره في الأمن البيئي

ثانيا: التغير المناخي وأثره في الأمن الاقتصادي

أولا: التغير المناخي وأثره في الأمن البيئي: تظهر الدراسات التي أجريت في مختلف القارات في معظم محيطات العالم إن حق الإنسان في بيئة سليمة خالية من التدمير يتأثر تأثيرا بالغا بتغير المناخ، لاسيما الارتفاع المتزايد لدرجة حرارة الأرض إذ تؤكد الدراسات على إن التغيرات المناخية تسهم وبشكل كبير في اختلال النظم البيئية لاسيما تلك المتعلقة بالثلوج والجليد، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال عدد البحيرات الجليدية وارتفاع معدل سقوط الصخور الجليدية وذوبانها وكذلك ارتفاع مستويات المحيطات، ومما لاشك فيه إن اختلال النظم البيئية بسبب التغيرات المناخية سيزداد سوءا نظرا لانقراض حوالي ٢٠٪-٣٠٪ من أنواع الكائنات الحيوانية والنباتية التي وجدت نفسها عاجزة عن التكيف مع هذه التحولات المناخية القاسية[36]، شهد العراق العام ٢٠٢١ ثاني اكبر مواسمه جفافا منذ أربعين عاما بسبب الانخفاض القياسي في هطول الإمطار وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، انخفضت تدفقات المياه من نهري دجلة والفرات التي توفر ما يصل إلى٩٨٪ من المياه السطحية في العراق بنسبة ٣٠٪-٤٠٪، كما تجف الاهوار في الجنوب كما تتصاعد درجات الحرارة في العراق إذ سجلت أعلى درجة حرارة بلغت ٥٤ درجة مئوية في البصرة، كما يعني انخفاض منسوب مياه الأنهار إن مياه البحر تندفع داخل الأراضي الجنوبية مع تهديد الملوحة للزراعة[37]، لذلك لا يؤثر تغير المناخ في العراق على القطاع الزراعي ومدى علاقته بتفاقم ازمة المياه في العراق فحسب بل يمثل تهديدا خطيرا لحقوق الانسان الاساسية ويضع معوقات أمام ترقية مؤشرات التنمية المستدامة ويفاقم التحديات البيئية والأمنية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها العراق في المستقبل المنظور[38].

ثانيا: التغير المناخي وأثره على الأمن الاقتصادي: يرتبط مفهوم الأمن الاقتصادي بمفاهيم عده منها:الدخل ، والعمل والمستوى المعيشي الذي يحقق لكل إنسان حق الامتلاك للحفاظ على رفاهيته وديمومته، وقد أولت العديد من الدول اهتماما كبيرا بالشؤون الاقتصادية لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتشار ظاهرة العولمة وتراجع الاستقطاب الثنائي – العسكري والسياسي– على مستوى العالم في نهاية القرن العشرين،إلى الدرجة التي جعلت من القضايا الاقتصادية مهمة أساسية للنظم السياسية، كما اصبحت محورا للصراع فيما بين الدول التي كانت تعد كتلة سياسية واحدة[39]، فضلا عن ان التغيرات المناخية تؤثر على مدى استدامة معادلة الامن الغذائي في أبعاده الاربعة(توفير الغذاء الكافي لسد الاحتياجات الاساسية، الاستقرار الغذائي، كيفية استعماله، وامكانية الحصول عليه)، كل ذلك يتأتى من حالات الجفاف والتصحر وارتفاع درجات حرارة الارض مما يؤثر على انتاج المحاصيل الغذائية مما ينعكس سلبا على انخفاض الانتاجية الزراعية ومشكلة تحقيق معادلة الامن الغذائي.

ترتبط الإبعاد الاقتصادية بما يصاحب التغيرات المناخية من نقصان المساحات المزروعة وما يصاحبها من تزايد في إعداد الفقراء وفقدان وفرص العمل فخلال الفترة من عام ٢٠٠٠الى العام ٢٠١٩ بلغت الخسائر الاقتصادية عالميا نحو ٢,٥٦ ترليون دولار، وذلك كنتيجة مباشرة لأكثر من ١١الف حادثة مناخية حادة، ومن المتوقع إن تصل تكلفة التكيف العالمي بحلول العام ٢٠٣٠ إلى ما بين ١٤٠ و٣٠٠ مليار دولار سنويا وبحلول العام ٢٠٥٠ من المتوقع إن تصل التكلفة إلى مابين ٢٨٠ و٥٠٠ مليار دولار ، ووفقا للبنك الدولي فمن شأن عدم اتخاذ حلول عاجلة لمواجهة تداعيات التغير

المناخي إن يسهم ذلك في دخول ١٠٠ شخص جديد ضمن دائرة الفقر على مستوى العالم[40].

المطلب الثالث: التغير المناخي وأثره في الأمن الفردي والسياسي

يتناول هذا المطلب اثر التغير المناخي على الأمن الذي هو أول مظاهر الأمن الإنساني، كما يتناول من جانب أخر اثر التغير المناخي على الأمن السياسي للدول وكيف ينعكس ذلك على الإفراد وذلك ضمن محورين أساسيين:

أولا: التغير المناخي وأثره في الأمن الفردي

ثانيا: التغير المناخي وأثره في الأمن السياسي

أولا :التغير المناخي وأثره في الأمن الفردي: يعد الأمن الفردي أول مظاهر الأمن الإنساني ويشمل العنف الصادر عن الهياكل الرسمية والنزاعات المسلحة وعنف الوسط الحضري والزوجي والجنسي والمعاملات اللانسانية والعنف المستهدف للنساء والأطفال وحوادث المرور والعنف في فضاءات العمل والعنف الذاتي[41].

في أطار ملاحظة حجم التهديدات العديدة للأمن الفردي تصبح حماية المواطن من واجبات الدولة التي يجب إن توفرها عبر مؤسساتها لدفع إي عدوان يهدده حين يمارس حرياته المكفولة وإذا ما استقر المواطن امنيا فهذا سيشيع في المجتمع الأمن، وإذا اهتز الأمن الشخصي فان الفرد سيسعى إلى أساليب بديلة كالانضواء تحت التكتل العشائري أو المليشيات اللذان ينشطان مع إحساس الفرد يضعف الشعور بالأمن وهذا ما يمكن تشخيصه في العراق بعد العام ٢٠٠٣[42].

ثانيا: التغير المناخي وأثره في الأمن السياسي: عن طريق ملاحظة طبيعة الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث ولاسيما الدول العربية نجد إن مفهوم الأمن السياسي

يتجه إلى الدلالة على امن السلطة الحاكمة ذلك إن السياسات المتبعة في اغلبها تعتمد على القوة العسكرية والبذخ عليها من اجل حماية مصالح الحكومة التي تستخدم ضد إي تحرك للشعوب للمطالبة بحقوقها، إذ إن الهدف الأول والاهم لها هو استمرار البقاء في الحكم مما يدفع عموم المواطنين ولاسيما الشباب لاستخدام أسلوب العنف كلما سنحت الفرصة وذلك للمطالبة بحقوقهم السياسية، ومما تجدر الاشاره إليه إن مؤشرات انعدام الأمن السياسي في إي بلد هو ماتعطية الحكومة من أولوية للمؤسسة العسكرية أكثر من اهتمامها بشعبها وهنا حصل التفاوت والاختلاف في التوازن في نسبة الإنفاق العسكرية إلى الإنفاق الاجتماعي[43]. وهذا ما حدث في كل من العراق والصومال وهما أكثر دول العالم إنفاقا على المؤسسة العسكرية بالنسبة إلى الإنفاق على التعليم والصحة ففي العام ١٩٨٠ كانت نسبة العراق (٨-١) والصومال (٥-١)[44].

ومما تجدر الإشارة إليه يرتبط الأمن السياسي بحماية الإفراد من الحروب والصراعات فقد أسهمت التغيرات المناخية ومصاحبها من شحه الموارد وتقلص المساحات المزروعة في بروز مجموعة من الصراعات حول الموارد المحدودة واحد ابرز الأمثلة هي بحيرة تشاد ويقطنها حوالي ١٧٠ مليون شخص والتي فقدت نحو ٩٠٪ من مساحتها الإجمالية على مدى العقود الستة الماضية نتيجة الجفاف، فقد اثر ذلك في حياة الملايين من قاطني المنطقة مما أدى إلى العديد من النزاعات بين المزارعين والرعاة بسبب شحه ومحدودية الموارد، فهناك نحو ٥٠ مليون شخص يفتقدون لوسائل كسب العيش وذلك في ظل اعتمادهم الرئيس على أنشطة الزراعة والرعي[45]. ان احد الملامح الأخرى التي يمكن الإشارة إليها ما أصبح شائعا من تظاهرات واحتجاجا اعتراضا على شحة الموارد وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي

وخلال السنوات الأخيرة شهدت دول عدة احتجاجات اعتراضا على موجات الجفاف وشحه المياه[46].وأخيرا لابد من القول إن امن الإنسان وامن الدولة يعزز كل منهما الأخر ويعتمد كل منهما على الأخر وبدون امن الإنسان لا يمكن تحقيق امن الدولة والعكس بالعكس إلا إن امن الإنسان أوسع من امن الدولة ويحتاج إلى وجود مؤسسات قوية ومستقرة وداعمة له في حين امن الدولة متمحور عليها.

المبحث الثالث: الجهود الوطنية والدولية لمواجهة آثار التغيرات المناخية

يقتضي التصدي لتغير المناخ التعاون بين جميع دول العالم، فتخفيف حدته وتخفيف الانبعاثات الدفيئة هو في الأساس مصلحة عامة دولية تعود بالفائدة على جميع سكان العالم ، وعليه انقسم هذا المبحث إلى مطلبين: تناول الاول الجهود الوطنية لمواجهة آثار التغيرات المناخية في العراق، اما الثاني فقد اختص بدراسة الجهود الدولية لمواجهة آثار التغيرات المناخية

المطلب الاول: الجهود الوطنية لمواجهة أثار التغير المناخي

حاولت الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة التغير المناخي، إذ صادقت على اتفاقية باريس في عام ٢٠٢١، وحاولت الحصول على تمويل لمواجهه المناخ من خلال صندوق المناخ الأخضر والمرتبط باستيفاء الشروط المنصوص عليها في اتفاقية باريس ويسعى العراق إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة النظيفة التي يمكن إن تعزز الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء، هذا من جانب، ومن جانب أخر تعهد العراق بتعزيز مساهمته المحددة وطنيا وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخفض ١-٢٪ من الانبعاثات وبشكل طوعي، فضلا عن دعم

البرامج التي تحفز على تطوير المبادرات التي تهتم بالقضايا ذات الصلة بالتقليل من أثار التغيير المناخي في المستقبل المنظور، بيد ان هذا لا يسهم في تحقيق الخطوات المتكاملة ضمن اطار استراتيجيات فاعلة للحد من تداعيات هذه الظاهرة السلبية دون التأسيس لمبادئ وسياسات وخطط عمل متكاملة تعزز من الجهد التكاملي المبذول في الاطار ذاته[47].

هناك مجموعة من الحلول المتبعة على المستوى الوطني من اجل حل مشكلة التغير المناخي لعل أبرزها:

١-الحد من استخدام الوقود الاحفوري (النفط، الغاز والفحم) فكلما زاد استخراجها وحرقها ازداد التغير المناخي سوءا لذا ينصح بما يلي[48]:

أ- التوسع في بدائل جديدة للطاقة مثل : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها .

ب- الاتجاه إلى طاقة الهيدروجين الأخضر والامونيا الخضراء.

ج- الحد من استخدام المركبات والطائرات والسفن لأنها إحدى المصادر المسببة لانبعاث غازات الاحتباس الحراري المسبب بدورة لتغير المناخ .

٢-الحد من قطع وإزالة الأشجار والتوسع في المساحات الخضراء.

٣- استخدام تكنولوجيات حديثة في الصناعة واستخدام الفلاتر .

٤- الحد من استخدام المبيدات في الزراعة .

٥- جعل سطح الأرض أكثر انعكاسا، ويقصد الخبراء بهذا الحل استخدام تقنيات تعكس الطاقة الشمسية (ضوء الشمس) إلى فضاء وبالتالي تتعارض مع التسخين الكوكبي، ويؤدي تغيير انعكاسية الأسطح مثل استخدام أسقف بيضاء داكنة إلى تقليل الحرارة الممتصة بشكل كبير ويمكن إن يؤدي ذلك إلى تبريد المدن، ويمكن أيضا في اطار هذا الحل أيضا، تغطية الطرق الإسفلتية بالحجر الجيري وتشير الدراسات إلى إن هذه الطرق تخفف بشكل غير مباشر من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من خلال تقليل استخدام مكيفات الهواء[49].

٦- قيام الدولة بفرض قيود على حجم الانبعاثات للمواطنين، إن الدولة لديها أهمية في تشكيل التوقعات حول المستويات المستقبلية للانبعاثات المسموح بها وطرق الحياة النموذجية من خلال وضع حوافز لتغير سلوك المواطنين وان يخططوا حياتهم على هذا الأساس يمكن للدولة إنشاء أنظمة نقل عام مستدام وعليها إن تحدد الحد الأعلى للانبعاثات الشخصية المسموح بها وبالتالي يؤثر ذلك بشكل اكبر على توقعات الإفراد وإدارة نمط حياتهم بطريقة تأخذ المناخ في الاعتبار[50].

٧-أيلاء الاهتمام بمشروع توتال متعدد المنافع والذي يتضمن انتاج النفط واستثمار الغاز وتقنية استخدام مياه البحر لاغراض الدعم المكمني

٨-دعم مشاريع الهيدروجين الاخضر في المصافي النفطية ولاسيما في جنوب العراق لقليل الانبعاثات الملوثة بنسبة ٢٪.

٩-التنسيق مع وزارة التخطيط في مجال مشاريع التنمية لتطوير اتجاهات استهداف الاقتصادات الخضراء في اطار أستدامة الجهد البيئي[51].

١٠-اعتماد مبادى شاملة تنظم السلوك العام والخاص نحو المزيد من المسائلة والمسؤولية التي تستهدف تعزيز نماذج الحوكمة العالمية للبيئة.

١١-تطوير اليات التكيف مع التغيرات المناخية من خلال اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو والذي ركز على النزاعات التي تقع على عاتق الدول من اجل التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة.

١٢-التفكير بإيجاد خيارات استراتيجية لمواجهة التدهور البيئي ومعضلة التكيف مع التطورات غير المحسوبة الناتجة عن التغير المناخي من جهة واستنزاف الموارد الطبيعية وتداعياتها على الامن الانساني في العراق وفقا لخطط استراتيجية تنتظم في أطار مديات زمنية معينة للوصول الى بلورة الاهداف الحقيقية لمواجهة معضلة التغير المناخي والحد من تأثيراتها على واقع الامن الانساني ولاسيما في العراق[52].

المطلب الثاني: الجهود الدولية لمواجهة آثار التغيرات المناخية:

بدأت محاولات الاتفاق الدولي للحد من تغيرات المناخ بإنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير عام ١٩٨٨ من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج

.

الأمم المتحدة للبيئة، كذلك اتفقت ١٨٩ دولة على تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيرات المناخ واعتمدت في نيويورك في العام ١٩٩٢[53].

وتوالت بعدها مفاوضات أثمرت عن[54]:

-بروتوكول كيوتو: الذي وقع في مقر الأمم المتحدة من ١٩٩٨/٣/١٦ إلى ١٩٩٩/٣/١٥ إذ بدأ العمل بهذا البروتوكول في فبراير عام ٢٠٠٥ بعد إن صادقت عليه ٥٥ دولة . وقد شملت اتفاقية كيوتو تحديد الإطراف المعنية والملوثات الضارة بالبيئة والإجراءات الواجب الواجب اتخاذها والسبل التنفيذية للالتزامات الدولية والعلاقات الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا الشأن.

- اتفاق باريس ٢٠١٥: أشار اتفاق باريس إلى إن تغير المناخ هو حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية فهي قضية تتطلب حلولا منسقة على جميع المستويات وتعاونا دوليا لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون، ولمواجهة تغير المناخ وأثاره السلبية تبنت (١٩٧) دولة اتفاق باريس، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد اقل من عام وهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى ١.٥ درجة[55].

يتضمن الاتفاق التزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها والعمل معا للتكيف مع أثار تغير المناخ وتدعو الدول الى تعزيز التزاماتها بمرور الوقت، كما يوفر الاتفاق طريقا للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية بـ(١٠٠ مليار دولار)، في جهود التخفيف من حدة المناخ والتكيف معها مع إنشاء إطارا للرصد والإبلاغ[56].

واجهت الاتفاقية انتقادات عدة يأتي في مقدمتها عدم وجود آليات ملزمة لضمان تحقيق هذه تحقيق هذه التعهدات، فضلا عن عدم قيام الدول المتقدمة بتقديم الإسهامات المالية التي نصت عليها الاتفاقية لمساعدة الدول النامية على واجهة التغير المناخي العالمي، كما إن الولايات المتحدة وهي ثاني اكبر مصدر للانبعاثات في العالم كانت الدولة الوحيدة التي انسحبت من هذه الاتفاقية في نوفمبر ٢٠٢٠ وذلك في عهد الرئيس السابق (ترامب) الذي نظر إلى الاتفاقية باعتبارها (مؤامرة) لتدمير الاقتصاد الأمريكي، ومع ذلك أعاد الرئيس (جو بايدن) الولايات المتحدة إلى الاتفاقية بمجرد تولية منصبة في يناير/ ٢٠٢١[57].

وفي ٢٠١٩/٩/٢٣ عقد الأمين العام السابق انطونيو غوتيريش قمة المناخ لتوحيد قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من اجل دعم العلية المتعددة الإطراف وزيادة وتسريع العمل والطموح وقام بتعين (لويس الفونس ودي البا) – الدبلوماسي المكسيكي – مبعوثه الخاص لقيادة القمة التي ركزت على القطاعات الرئيسة التي من الممكن إن تحقيق الفرق الأكبر كالصناعات الثقيلة والحلول القائمة على الطبيعة والمدن والطاقة والمرونة وتمويل العمل المناخي[58].

–ميثاق جلاسكو ٢٠٢١، الذي عقد في مدينة جلاسكو الاسكتلندية والمعروفة باسم (cop26) الذي أكد على الدول كافة ضرورة التسريع بخفض انبعاثاتها من خلال تقديم خطط وطنية جديدة بحلول ٢٠٢٢ مع اعتماد السياسات للانتقال نحو طاقة منخفضة الانبعاثات بالتوسع السريع في نشر وتوليد الطاقة النظيفة وتدابير كفاءة الطاقة، والتسريع بالتوجه نحو التخلص التدريجي من طاقة الفحم والوقود الاحفوري[59].

واجهت الاتفاقية انتقادات عدة يأتي في مقدمتها عدم وجود آليات ملزمة لضمان تحقيق تحقيق هذه التعهدات، فضلا عن عدم قيام الدول المتقدمة بتقديم الإسهامات المالية التي نصت عليها الاتفاقية لمساعدة الدول النامية.

وختاما يمكن القول إن نجاح الاتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي في السنوات القادمة سوف يتوقف إلى حد كبير على أمر رئيسي وهو حساسية صانعي القرار على استيعاب المعنى الكوني لخطورة التغير المناخي العالمي والقيم الإنسانية المتضمنة فيه وسمو هذا المعنى على المصالح الضيقة والمتعارضة للدول والحكومات لأننا نعيش في كوكب واحد مترابط الأجزاء ويعتمد مصيره على تعاون كافة الدول والجماعات وان الإضرار به لن يقتصر على منطقة دون أخرى بل يطول العالم اجمع، إضافة إلى ضرورة التأكيد على إن الدول النامية والمتقدمة على السواء لديها مصالح مشتركة ومسؤولية جماعية للاستثمار في تجنب الفوضى المناخية العالمية مما يتطلب تعبئة الموارد المالية بشكل متضافر لإجراء انتقال ملموس في خمسة مجالات اقتصادية رئيسة هي : الطاقة، المياه، واستخدام الأراضي، والصناعة والمدن وذلك يفرض على صانعي القرار في الحكومات والمستثمرين ضرورة المراهنة على الاقتصاد الأخطر، مما يعني ضرورة القضاء على إعانات الوقود والاستثمار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة .

الخاتمة :

تُعد ظاهرة تغير المناخ من أكثر الظواهر إثارة للجدل بين أوساط العلماء والباحثين والمهتمين في مجال البيئة ويمكن القول في هذا الإطار إن هذه الظاهرة قد

امتد تأثيرها إلى ابعد من التأثيرات البيئية لتنسحب إلى المجالات الأخرى كافة مثل المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية ولاسيما بعد إن اتخذت منحنيا سياسيا عقب قمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ والتي نتج عنها توقيع الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ والتي وضعت خارطة طريق لمواجهة هذه الظاهرة وسلبياتها على كوكب الأرض .

وفي ختام بحثنا توصلنا إلى الاستنتاجات الاتية :

١- تعرف التغيرات المناخية بأنها: تقلبات متسارعة الوتيرة شهدها كوكب الأرض خلال العقود الاخيره والناتجة عن اختلالات في نظام مناخ الأرض بسبب زيادة كمية الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي والتي تحبس مزيدا من الحرارة وتحول دون تسربها إلى الفضاء الخارجي بما يتسبب في ارتفاعها وتغير في نمط التساقط وطبيعة الفصول.

٢- يمكن النظر للتغير المناخي على انه منشئ للتهديدات الموجهة لأمن الإفراد، ولكنه فاقم منها وزاد من حدتها ونطاق اتساعها وغير القواعد المستقرة مسبقا بحيث ضاعفت التغيرات المناخية من تزايد حدة تهديدات الأمن الإنساني.

٣- يقتضي التصدي لتغير المناخ التعاون بين جميع دول العالم، للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة هو في الأساس مصلحة عامة دولية تعود بالفائدة على جميع سكان العالم.

٤- أشار تقرير الامم المتحدة عن المناخ والتنمية الخاص بالعراق للعام ٢٠٢٢ ، إن العراق من الدول المهيئة للتأثر بظاهرة التغيرات المناخية والبيئية بشكل سيئ وان مثل هذه التغيرات تحمل في طياتها مخاطر أمنية وتشجيع للحركات الإرهابية.

٥- هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تفاقم التغيرات البيئية والمناخية في العراق لعل أهمها:

أ-غياب النهج الشامل والتخطيط الدقيق في اطار اعداد الاستراتيجيات المتكاملة وصياغة الاطر التكتيكية من اجل رصد ومعالجة الاسباب الجوهرية الى التغيرات المناخية من جانب، ومن جانب اخر كيفية ايجاد الحلول والخيارات الموضوعية لتلافي تأثيراتها المستقبلية على مستوى الامن الانساني في جميع المجالات ذات العلاقة برصد سلبيات وتداعيات الظاهرة محل الدراسة والتحليل بشكل موضوعي.

ت- الفساد المستشري والمنافسات السياسية غير المنطقية وما يعقبها من إعاقة لعمل الحكومة والدمار شبه التام للبنى التحتية للبلد، عليه لابد للعراق إن يعتمد في هذا الأساس على سياسات مناخية جديدة على المستويين الداخلي والدولي، على المستوى الداخلي يجب إن يكون التوجه نحو سياسة لامركزية فاعلة وإشراك الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وعلى نطاق واسع، وقيام الدولة بتوسيع نطاق المساهمات البيئية الوطنية، إما على المستوى الدولي فيجب إن يكون هناك تكثيف لجهود العراق الدبلوماسية للوصول إلى اتفاقات بيئية وتفاهمات بشأن البيئة والحصول على دعم الدول المتقدمة في هذا المجال والتنسيق مع الأمم المتحدة لوضع علاجات ملموسة لهذه الظاهرة.

التوصيات:

١- تعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة والوقاية من الكوارث الطبيعية.

٢- تعزيز مبادئ التضامن والمواطنة البيئية العالمية .

٣- تعزيز وتفعيل التعاون الإقليمي والمشاركة الدولية بغية التصدي لكل مايهدد الأمن الإنساني .

٤- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة.

٥- تنظيم الحملات من اجل البيئة وتشجيع إعادة التدوير على نطاق واسع وغير ذلك من الممارسات البيئية السليمة، وإشراك الشباب الذين يمثلون أكثر من نصف

سكان العراق في الموضوعات المتعلقة بالمناخ منذ بداية حياتهم يضمن نجاح إي جهود لإنقاذ كوكبنا.

٦- إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص عند اتخاذ القرارات البيئية ومن الضرورة بمكان على الدولة العراقية إن تكون قراراتها السياسية البيئية شفافة وان تسهم في مكافحة الفساد وفي تحقيق مقومات التنمية المستدامة.

٧- يجب على الحكومة العراقية وشركائها الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة التعاون على تطوير أدوات تحليلية شاملة للإخطار الأمنية المتعلقة بالمناخ يمكن دمج التحليل في خطة التكيف الوطنية العراقية.

٨- يجب توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي (UNAMI) لتقديم المشورة والدعم ومساعدة حكومة العراق في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي لتشمل دعم التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك في مجال الإخطار الأمنية المتعلقة بالمناخ.

٩- اعداد استراتيجيات متكاملة للتخفيف من الاثار الضارة للتغير المناخي عن طريق صياغة البدائل الحقيقية للحد من حدوث انبعاثات الغازات الدفيئة او الحد منها ضمن أطار زمني معين من اجل الوصول الى تحقيق الامن البيئي المستدام.

١٠-التشجيع على توفير الطاقة من خلال مصادرها المتجددة والنظيفة في أطار رفع مستويات والوعي والتثقيف المجتمعي للوصول الى تحقيق استجابات متقدمة في أطار مواجهة تأثيرات التغير المناخي وانعكاسها على مؤشرات الامن الانساني.

١١-اطلاق مجموعة من المشاريع ذات الصلة باستثمار الغاز وتقليل حرق الثروة النفطية عن طريق توقيع عقود لاستثمار الغازات المصاحبة لإنتاج النفط والذي سوف يسهم في تحسين البيئة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

الهوامش:

(١) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في ٥ تموز،٢٠٢٣ :

https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf,11/8/2023

(٢) ليتيم نادية، التغيرات المناخية : الأسباب – التداعيات المستقبلية واليات التكيف، مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد ١(جوان) ، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ص ٣٥٤– ٣٥٥.

(٣) حنان ابو سكين، تغير المناخ والأمن الإنساني.. الطريق إلى العدالة المناخية، المركز العربي أفاق جديدة،١٣ آذار، ٢٠٢٠:

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Dc8r_1kof7sJ, 19/7/2023

(٤) سعد الدين خرفان، تغير المناخ ومستقبل الطاقة: المشاكل والحلول ،منشورات وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب،سوريا،٢٠٠٩،ص٣٣.

(٥)حصة عبد العزيز المبارك ،وزكية راضي الحاجي، تحليل اثر ارتفاع ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الإحساء: دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية ، العدد٢، القاهرة، (ابريل)٢٠١٩،ص٧٣..

(٦) سامح الشريف، اثر التغيرات المناخية على الأمن الإنساني في القارة الأسيوية ، مجلة أفاق أسيوية، العدد ١٠ (أيلول)، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٤٤.

(٧) المصدر نفسه، ص٤٥.

(٨)البنك الدولي، التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الاستقرار الاجتماعي وأفاق التنمية الاقتصادية للخطر،١١ أيلول،٢٠٢٢ :

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/11/09/climate-change-inaction-threatens-iraq-s-social-stability-and-long-term-economic-development-prospects,15/7/2023

(٩) عبد الحكيم مهيوبي، التغيرات المناخية : الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئة العالمية، دار الخلدونية ،الجزائر، ٢٠١١، ص ٥١.

(١٠) براء الفار، أسباب التغيرات المناخية ،موقع سطور.٢٣ أب،٢٠٢٢: الموقع على الرابط الالكتروني

23/8/2023

https://sotor.com,

(١١) البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.

(١٢) ليتيم نادية ،مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٧-٦٨.

(١٣) نشرة فيدو الدورية ،علامات وعوامل تغير المناخ،١٤ حزيران، ٢٠٢٣

https://www.feedo.net/14/6/2023

(١٤) ليتيم نادية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

(١٥) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(١٦) كنعان عبد الجبار ابو كلل، الجفاف والعواصف الترابية في العراق، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، ٧ تموز،٢٠٢٣

https://iraqi-forum2014.com,7/7/2023

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) خديجة عرفة، الأمن الإنساني في ظل المتغيرات المناخية : تحديات متزايدة، مجلة السياسة الدولية، ملف العدد (تشرين الثاني)، القاهرة ،٢٠٢٢،ص١.
http://www.siyassa.org.eg/News/18422.aspx,23/8/2023

(١٩)كامل علاوي كاظم ، تحليل الامن الانساني في العراق،مجلة رواقات،العدد١(ايلول)، ٢٠١٩، ص ص ٧٣-٧٤.

(٢٠) يوسف ازروال، الأمن الإنساني : دراسة نظرية : الجذور –المفهوم– الإبعاد والمخاطر، مجلة الحوار الثقافي، العدد ٢(أيلول) ،٢٠١٦، ص٢٠٠.

(٢١) كامل علاوي كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(٢٢) وليد عبد جبر، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة: العراق أنموذجا، .مجلة كلية التربية، العدد ٢٠٠٩،٦، ص٢٠٠.

(٢٣) عبد الجبار احمد عبدالله ومنى جلال عواد، الديمقراطية والأمن الإنساني، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد٤٦، بغداد،٢٠١٣، ص٧٨ .

(٢٤) خديجة عرفة محمد امين، الأمن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،٢٠٠٩، ص١٢.

(٢٥) وليد عبد جبر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

(٢٦)محمد موفق مكي، تأثير التغيرات المناخية العالمية في الامن الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢-٣.

(٢٧)سامح الشريف/ اثر التغيرات المناخية على الامن الانساني في القارة الاسيوية، أفاق اسيوية العدد العاشر، أيلول، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ص ٣٨-٣٩.

(٢٨) ليتيم نادية ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(٢٩) خديجة عرفه محمد امين، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٢.

(٣١) صبا رشيد جبير/دور الامم المتحدة في الحد من التغير المناخي واثره على الامن البيئي العالمي، مجلة العلوم السياسية، العدد(٦٧)، حزيران ٢٠٢٤، ص ٣٣٦.

(٣٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٧.

(٣٣) ايمن احمد محمد، دور النظام السياسي في بناء البعد السياسي للأمن الإنساني: العراق أنموذجا، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد، ٢٠١٦،ص١٦.

(٣٤) خديجة عرفه محمد امين، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(٣٥) رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد ١٢العدد٤ (آذار)، جامعة القادسية للعلوم الانسانية ٢٠١٠، ص٢١٨.

(٣٦) ليتيم نادية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

(٣٧)صبا رشيد جبير، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٣

(٣٨) الأمم المتحدة، تغير المناخ اكبر تهديد يواجه العراق على الإطلاق، اخبار الأمم المتحدة.١٣ تشرين الأول،٢٠٢٢

https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115457,15/11/2023

(٣٩) ايمن احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٤٠) خديجة عرفة محمد امين، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٤١) ايمن احمد محمد ، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص٧٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ص ٨٠-٨١.

(٤٤) برنامج الامم المتحدة الانمائي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٤٥) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، العالم ينتفض :التغيرات المناخية تخرج عن السيطرة، النشرة الالكترونية ،٣ أب،٢٠٢١

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:xPJAzZVeyJQJ:https://idsc.gov.eg/Newsletter/View/5750&cd=9&hl=ar&ct=clnk&gl=iq, 19/12/2023

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، مركز الفرات،٣ تشرين الأول،٢٠٢٢

https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx,3/10/2023

(٤٨)عبد السميع سمعان عبد السميع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٤٩)حازم بدر، ٤ حلول لمواجهة التغير المناخي، العين الإخبارية.١٦ آذار،٢٠٢٠

https://al-ain.com/article/climate-change-solutions, 29/7/2023

(٥٠) أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد٨(أكتوبر)، ص١٧٠.

https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html, 22/8/2023

(٥١)عمار حميد ياسين، البدائل الاستراتيجية الوطنية للتكيف والحد من اثار التغير المناخي وانعكاساته على قضايا الامن والتنمية في العراق، سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤، ص ص ١٠-١١..

(٥٢) عمار حميد ياسين، المصدر نفسه، ص ص١١-١٢.

(٥٣) عبد المسيح سمعان عبد المسيح، دور الجامعات في مواجهة مشكلة تغير المناخ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد(٥٦)، جامعة عين شمس ، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٢٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٥٥) الأمم المتحدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، موقع الأمم المتحدة ،١٨، حزيران،٢٠٢٣

https://www.un.org/ar/&cd=9&hl=ar&ct=clnk&gl=iq,18/6/2023

(٥٦) عبد السميع سمعان عبد السميع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٥٧) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الاتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي وحدود فعاليتها، دورية الملف المصرية الالكترونية.١٩ كانون الثاني،٢٠٢٣

https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx,19/1/2023

(٥٨) الامم المتحدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة ، مصدر سبق ذكره.

(٥٩) عبد المسيح سمعان عبد المسيح، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

المصادر:

***الكتب:**

١- سعد الدين خرفان، تغير المناخ ومستقبل الطاقة: المشاكل والحلول ،منشورات وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب،سوريا،٢٠٠٩.

٢- عبد الحكيم مهيوبي،التغيرات المناخية : الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئة العالمية، دار الخلدونية ،الجزائر، ٢٠١١.

***التقارير:**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

***الرسائل والاطاريح الجامعية:**

١-ايمن احمد محمد، دور النظام السياسي في بناء البعد السياسي للامن الإنساني: العراق أنموذجا، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد، ٢٠١٦.

٢-محمد موفق مكي، تأثير التغيرات المناخية العالمية في الامن الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣،

***الدوريات:**

١- خديجة عرفة محمد امين، الأمن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،٢٠٠٩.

٢- حصة عبد العزيز المبارك ،وزكية راضي الحاجي، تحليل اثر ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الإحساء: دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية المجلة العربية للدراسات الجغرافية ، العدد٢(ابريل)٢٠١٩..

٣- رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مجلة كلية التربية الأساسية،العدد٢ (آذار)، ٢٠١٠.

٤- سامح الشريف/ اثر التغيرات المناخية على الامن الانساني في القارة الاسيوية، أفاق اسيوية العدد العاشر، أيلول، القاهرة، ٢٠٢٢.

٥-صبا رشيد جبير/دور الامم المتحدة في الحد من التغير المناخي واثره على الامن البيئي العالمي، مجلة العلوم السياسية، العدد(٦٧)، حزيران ٢٠٢٤.

٦-عبد الجبار احمد عبدالله ومنى جلال عواد، الديمقراطية والأمن الإنساني، مجلة العلوم السياسية ، العدد٤٦،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٣.

٧-عبد المسيح سمعان عبد المسيح، دور الجامعات في مواجهة مشكلة تغير المناخ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، العدد ٥٦،القاهرة، ٢٠٢٢.

٨-عمار حميد ياسين، البدائل الاستراتيجية الوطنية للتكيف والحد من اثار التغير المناخي وانعكاساته على قضايا الامن والتنمية في العراق، سلسلة اصدارات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤

٩- كامل علاوي كاظم ، تحليل الامن الانساني في العراق، مجلة رواقات،العدد١(ايلول)، ٢٠١٩.

١٠- ليتيم نادية، التغيرات المناخية : الأسباب – التداعيات المستقبلية واليات التكيف، مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد ١(جوان)،٢٠٢٢.

١١- وليد عبد جبر، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة: العراق أنموذجا، .مجلة كلية التربية، العدد (٦)، ٢٠٠٩.

١٢- يوسف ازروال، الأمن الإنساني : دراسة نظرية : الجذور –المفهوم- الإبعاد والمخاطر، مجلة الحوار الثقافي، العدد ٢(أيلول)،٢٠١٦.

***الانترنت:**

١- الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في ٥ تموز،٢٠٢٣ : https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

٢- الأمم المتحده، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، موقع الأمم المتحدة ،١٨، حزيران،٢٠٢٣

https://www.un.org/ar/&cd=9&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

٣- الأمم المتحدة، تغير المناخ اكبر تهديد يواجه العراق على الإطلاق، اخبار الأمم المتحدة.١٣ تشرين الأول،٢٠٢٢

https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115457

٤-البنك الدولي،التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الاستقرار الاجتماعي وأفاق التنمية الاقتصادية للخطر،١١ أيلول،٢٠٢٢:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/11/09/climate-change-inaction-threatens-iraq-s-social-stability-and-long-term-economic-development-prospects
٥- أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد٨(أكتوبر)، ص١٧٠
https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576.html
٦- براء الفار،أسباب التغيرات المناخية ،موقع سطور.٢٣ أب،٢٠٢٢
https://sotor.com
٧- خديجة عرفة، الأمن الإنساني في ظل المتغيرات المناخية : تحديات متزايده، مجلة السياسة الدولية، ملف العدد (تشرين الثاني) ،٢٠٢٢،ص١.
http://www.siyassa.org.eg/News/18422.aspx
٨-حازم بدر، ٤ حلول لمواجهة التغير المناخي، العين الإخبارية.١٦ آذار،٢٠٢٠
https://al-ain.com/article/climate-change-solutions
٩-حنان ابو سكين، تغير المناخ والأمن الإنساني.. الطريق إلى العدالة المناخية، المركز العربي أفاق جديدة،١٣ آذار، ٢٠٢٢
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Dc8r_1kof7sJ
١٠- سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، مركز الفرات،٣ تشرين الأول،٢٠٢٢
https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx
١١- كنعان عبد الجبار ابو كلل، الجفاف والعواصف الترابية في العراق، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، ٧ تموز،٢٠٢٣
https://iraqi-forum2014.com

١٢- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي وحدود فعاليتها ،دورية الملف المصرية الالكترونية.١٩ كانون الثاني،٢٠٢٣

https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx

١٣-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، العالم ينتفض :التغيرات المناخية تخرج عن السيطرة، النشرة الالكترونية ،٣ أب،٢٠٢١

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:xPJAzZVeyJQJ:https://idsc.gov.eg/Newsletter/View/5750&cd=9&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

١٤- نشرة فيدو الدورية ،علامات وعوامل تغير المناخ،١٤ حزيران، ٢٠٢٣

https://www.feedo.net,14/6/2023